الحديثُ الثّاني عشر:

المؤمنُ القويُّ خيرٌ وأحبُّ إلى اللهِ

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسولُ ﷺ:

«المؤمنُ القويُّ خيرٌ، وأحبُّ إلى الله مِنَ المؤمنِ الضّعيفِ، وفي كلٍّ خيرٌ.

احرِصْ على ما ينْفعُك، واستَعِن بالله ولا تَعْجـزْ، وإنْ أصـابَك شـيءٌ فلا تَقُل: لو أنّي فعلتُ كذا، كان كذا وكذا، ولكن قُـل: قـدَّر الله، ومـا شـاء فَعَل، فإنَّ لو تفتح عمَلَ الشيطانِ».

رواه مسلم[1].

هذا الحديثُ اشتَملَ على أصولٍ عظيمةٍ، وكلماتٍ جامعةٍ.

فمنها: إثباتُ المحبَّة صفةً لله، وأنَّها متعلّقة بمحبوباته، وبمَن قام بها، ودلَّ على أنها تتعلَّق بإرادتِه ومشيئتِه، وأيضـاً تتفـاضلُ؛ فمحبَّتُـه للمؤمِـن القـويِّ أعظم مِن محبَّته للمؤمنِ الضَّعيفِ.

ودلَّ الحديـثُ علـى أنَّ الإيمـانَ يشـملُ العقـائدَ القلبيَّـةَ، والأقـوالَ، والأفعالَ، كما هو مَذْهَبُ أهلِ السُّنةِ والجماعةِ؛ فإنَّ الإيمـانَ بِضْـعٌ وسـبعون شعبةً، أعلاهـا قـول: «لا إلـه إلا الله»، وأدناهـا إماطـةُ الأذى عـن الطريـقِ،

(١) أخرجه مسلم (٢٦٦٤) (٣٤).

والحياءُ شُعبةٌ منه[١].

وهذه الشُّعبُ التي ترجعُ إلى الأعمالِ الباطنةِ، والظاهرةِ كلُّها من الإيمانِ؛ فمَن قام بها حقَّ القيام، **وكَمَّل نفسَه بالعلم النافع والعَمل الصالح، وكمَّل غيرَه بالتواصي بالحقِّ، والتواصي بالصَّبر**؛ فَهُوَ المؤمن القويُّ الذي حازَ أعلى مراتبِ الإيمانِ؛ ومَن لم يصلْ إلى هذه المرتبةِ؛ فَهُو المؤمنُ الضَّعيفُ.

وهذا مِن أدلَّةِ السَّلف على أنَّ الإيمانَ يزيدُ وينقصُ، وذلك بحَسَب علومِ الإيمان ومعارِفه، وبحَسَب أعمالِه.

وهذا الأصلُ قد دلَّ عليه الكتابُ والسُّنةُ في مواضعَ كثيرةٍ.

ولما فاضل النبيُّ ﷺ بين المؤمنين قويِّهم وضعيفِهم، خَشِيَ مِن توهُّمِ القدْح في المفضول، فقال: «وفي كلٍّ خير»؛ وفي هذا الاحترازِ **فائدةٌ نفيسةٌ**، وهي أنَّ على مَن فاضَلَ بين الأشخاصِ، أو الأجناسِ، أو الأعمال أنْ يذكرَ وجهَ التفضيل، وجهةَ التفضيلِ، ويحترزَ بذِكْر الفضْل المشترَك بين الفاضل والمفضول؛ لئلاَّ يتطرَّق القدحُ إلى المفضولِ.

وكذلك في الجانب الآخر إذا ذُكِرَتْ مراتبُ الشَّرِّ والأشرار، وذُكِرَ التفاوتُ بينهما، فينبغي بعد ذلك أنْ يَذْكُرَ القَدْرَ المشترَكَ بينهما مِن أسبابِ الخير أو الشَّرِّ، وهذا كثيرٌ في الكتابِ والسُّنةِ.

وفي هذا الحديث: أنَّ المؤمنين يتفاوتون في الخيريَّةِ، ومحبةِ الله، والقيامِ

---

(١) كما في حديث أبي هريرة مرفوعاً -عند البخاري (٩) مختصراً، ومسلم (٣٥) (٥٨) واللفظ له-: «الإيمان بضع وسبعون -أو بضع وستون- شعبة، فأفضلها قول: لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان».

بدينه، وأنَّهم في ذلك درجاتٌ، ﴿وَلِكُلٍّ دَرَجَاتٌ مِّمَّا عَمِلُوا۟﴾ [الأحقاف: ١٩].

ويجمعهُم ثلاثةُ أقسامٍ:

السَّابقون إلى الخيرات: وهم الذين قاموا بالواجباتِ، والمستحبَّاتِ، وتَرَكوا المحرَّماتِ، والمكروهاتِ، وفضولَ المباحاتِ، وكمَّلوا ما باشروه مِن الأعمالِ، واتَّصفوا بجميعِ صفاتِ الكمالِ.

ثم المقتصِدون: الذين اقتصروا على القيامِ بالواجباتِ، وتَرْك المحظوراتِ.

ثم الظَّالمون لأنفسهم: الذين خَلَطوا عَمَلاً صالحاً وآخرَ سيِّئاً.

وقولُه ﷺ: «احرص على ما ينفعك، واستعِن بالله» كلامٌ جامعٌ نافعٌ، محتوٍ على سعادةِ الدُّنيا والآخرةِ.

والأمورُ النافعةُ قسمان: أمورٌ دينيَّةٌ، وأمورٌ دُنيويَّةٌ.

والعبدُ محتاجٌ إلى الدُّنيوية كما أنَّه محتاجٌ إلى الدِّينيَّةِ، **فمدارُ سعادتِه وتوفيقِه على الحِرْص والاجتهاد في الأمورِ النافعةِ منهما، مَعَ الاستعانة بالله تعالى، فمَتى حَرَص العبدُ على الأمور النافعة، واجتهدَ فيها، وسَلَك أسبابَها وطُرقَها، واستعان بربِّه في حصولِها وتكميلِها؛ كان ذلك كمالُه، وعنوانُ فلاحِهِ.**

ومتى فاتَه واحدٌ مِن هذه الأمور الثلاثة؛ فاتَه مِن الخير بحَسَبِها، فمَن لم يكن حريصاً على الأمورِ النافعةِ، بل كان كسلاناً لم يُدرِكْ شيئاً، فالكسَلُ هو أَصْلُ الخَيْبَةِ والفَشَلِ؛ **فالكسلانُ لا يُدرِكُ خيراً، ولا ينالُ مَكْرمةً، ولا يحظى بدينٍ ولا دُنيا.**

ومتى كان حريصاً، ولكن على غيرِ الأمورِ النافعةِ: إمَّا على أمورٍ ضارَّةٍ، أو مفوِّتةٍ للكمال؛ كان ثمرةُ حرصِه الخَيْبَةَ، وفواتَ الخَيْر، وحصولَ الشَّرِّ والضَّررِ، **فكَمْ مِن حريص على سلوك طُرُقٍ وأحوالٍ غير نافعةٍ لم يستَفِدْ مِن حرصه إلا التَّعَبَ، والعناءَ، والشَّقاءَ.**

ثم إذا سَلَك العبدُ الطُّرُقَ النافعةَ، وحَرَصَ عليها، واجتهدَ فيها؛ لم تتمَّ له إلا بصدقِ اللَّجأِ إلى الله، والاستعانةِ به على إدْراكها وتكمِيلها، وأنْ لا يتَّكلَ على نفسِه وحَوْلِه وقُوَّتِه، بل يكونُ اعتمادُه التَّامُّ بباطِنه وظاهِره على ربِّه.

فبذلك تهونُ عليه المصاعِبُ، وتتيسَّر له الأحوالُ، وتَتِمُّ له النتائجُ والثمراتُ الطيِّبة في أمرِ الدِّين وأمرِ الدُّنيا، لكنه في هذه الأحوال محتاجٌ -بل مضطَرٌّ غايةَ الاضْطِرار- إلى معرفةِ الأمورِ التي ينبغي الحِرص عليها، والجِدّ في طلبِها.

فالأمورُ النافعةُ في الدِّين ترجعُ إلى أمريْن: علمٍ نافعٍ، وعَمَلٍ صالحٍ.

أما العلمُ النافعُ[1]: فَهُو العلمُ المزكِّي للقلوبِ والأرواحِ، المُثمِرُ لسعادةِ

---

(١) قال الإمام السّعدي في «الرياض الناضرة» (ص٧٩-٨٢):

«حدّ العلم: ما قامت عليه الأدلة والبراهين، والنافع منه ما يتعلَّق بالدِّين، وكان من العلوم المعينة على الدِّين.

... فرياض العلوم النافعة فيها -من المعارف- من كل زوج بهيج.

فيها: أجلُّ المعارف وأفضلها، وهو العلم بأسماء الله وصفاته، وأفعاله وآلائه. =

.....

وفيها: علم الحلال والحرام، والنافع والضّار.

وفيها: علم الأخلاق التي تُرقي صاحبها إلى أعلى المقامات، وعلم الآداب التي تجعل العبد من أكبر البريات.

وفيها: تشخيص ما في النفوس من الخير والشّر، والرغبات والرهبات.

وفيها: كيفية توجيهها إلى فعل الخيرات، وترك المنكرات، وإلى ما يناسبها من الأمور النافعات.

وفيها: علوم العربية الجليلة، على اختلاف منافعها وفوائدها، وثمرتها: تقيم لك اللسان، وتهديك إلى أوضح العبارات وحسن البيان، وتستعين بها على معرفة معاني كلام الله وكلام رسوله، وتكون آلة لك في كل علم وعمل تسلكه.

وفي هذه الرياض علم أحوال التواريخ والدول وأصناف الأمم، تتمكن فيها من اجتلاء القرون السالِفين، ومعاصرة الأمم الغابرين، ثم هكذا تنتقل من قرن إلى قرن حتى تتصل بأحوال الأمم الموجودين وتعتبر فيها حكمة الله وسنته في السالِفين واللاحقين...»اهـ. مختصراً.

وقال الإمام ابن رجب في «فضل علم السلف على الخلف» (ص٤٥-٤٧):

«العلم النافع -من هذه العلوم كلّها- ضبطُ نصوص الكتاب والسُّنة، وفهمُ معانيها، والتقيد في ذلك بالمأثور عن الصحابة والتابعين وتابعيهم في معاني القرآن والحديث، وفيما ورد عنهم من الكلام في مسائل الحلال والحرام، والزهد، والرقائق، والمعارف، وغير ذلك، والاجتهاد في تمييز صحيحه من سقيمه أولاً، ثم الاجتهاد في الوقوف على معانيه وتفهمه ثانياً، وفي ذلك كفاية لمن عقل، وشُغْلٌ لمن بالعلم النافع عُني واشتغل.

ومَن وَقَفَ على هذا وأخلص القصدَ فيه لوجه الله عز وجل واستعانه عليه، أعانه وهداه ووفّقه وسدّده وفهّمه وألهمَه.

وحينئذ يُثمر له هذا العلم ثمرته الخاصة به، وهي خشية الله كما قال عز وجل: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر:٢٨]...إذا أثمر العلمُ لصاحبه هذا، فهو علمٌ نافعٌ...»اهـ. =

الدَّارَيْن؛ وَهُوَ ما جاء به الرَّسولُ ﷺ مِن حديثٍ وتفسيرٍ وفِقْهٍ، وما يُعين على ذلك مِن علوم العربية بحَسَب حالة الوَقْتِ والمَوْضِع الذي فيه الإنسان.

وتَعيينُ ذلك يختلِفُ باختلاف الأحوال.

والحالةُ التقريبيَّةُ: أنْ يجتهدَ طالبُ العلم في حِفْظ مختصرٍ مِن مختصراتِ الفَنِّ الذي يشتغلُ فيه، فإنْ تعذَّر أو تعسَّرَ عليه حِفظُه لفظاً؛ فلْيُكَرِّره كثيراً، متدبِّراً لمعانيه، حتى ترسخَ معانِيه في قلبه، ثمَّ تكون باقي كُتُب هذا الفنِّ كالتفسير، والتوضيح، والتفريع لذلك الأصْلِ الذي عَرَفَه وأدْرَكَهُ[1]، فإنَّ

وانظر له كلاماً نفيساً حول منهج فقهاء أهل الحديث في البحث وتلقي العلم النافع، في كتابه النافع الماتع «جامع العلوم والحكم» (١/ ٢٤٩- ضمن شرحه للحديث التَّاسع).

(١) قال الشيخ السّعدي في «الفتاوى السعدية» (ص٢٨):

«فلو حَفِظَ طالبُ العلم «العقيدة الواسطية» لشيخ الإسلام ابن تيمية، و«الثلاثة الأصول»، و«كتاب التوحيد» للشيخ محمد بن عبد الوهاب، وفي الفقه: «مختصر الدليل»، و«مختصر المقنع»، وفي الحديث: «بلوغ المرام»، وفي النحو: «الآجرّومية».

واجتَهَدَ في فهم هذه المتون، وراجع عليها ما تيسَّر من شروحها، أو كُتُب فنّها؛ فإنها كالشروح لها ... فمن حرص على هذه العلوم النافعة، واستعان بالله أعانه وبارك له ...»اهـ.

وقال رحمه الله (ص٤٥٥-٤٥٦): «يتعيَّن البداءة بالأهم فالأهم من العلوم الشرعية، وما يعين عليها من علوم العربية.

وتفصيل هذه الجملة كثير معروف، يختلف باختلاف الأحوال والأشخاص.

وينبغي أن يسلك أقرب طريق يوصل إلى المقصود الذي يطلبه، وأن ينتقي من مصنَّفات الفنّ الذي يشتغل فيه أحسنها وأوضحها، وأكثرها فائدة. =

الإنسانَ إذا حَفِظَ الأصولَ، وصار له مَلَكَةٌ تامَّةٌ في معرفتِها؛ هانَتْ عليه كُتُبُ الفنِّ كلُّها: صغارُها وكبارُها، ومَن ضيَّعَ الأصولَ حُرِم الوصولَ.

فمَن حَرَصَ على هذا الذي ذَكَرْناه، واستعان بالله: أعانَه الله، وبارَك في علْمِهِ، وطريقِه الذي سَلَكَه[1].

ومَن سَلَك في طلب العلم غير هذه الطريقةِ النَّافعةِ؛ فاتَتْ عليه الأوقاتُ، ولم يُدرِكْ إلا العناءَ[2]، كما هو مَعروفٌ بالتجربة، والواقعُ يشهدُ

ويجعل جلّ همّه واشتغاله بذلك الكتاب حفظاً عند الإمكان، أو دراسة تكرير، بحيث تصير معانيه معقولة في ذهنه محفوظة، ثم لا يزال يكرر ما مرّ عليه ويعيده؛ ولا يخلط المسائلَ بعضها ببعض.

وينبغي أن لا ينتقل من نوع من أنواع المسائل إلى نوع آخر، حتى يتصوَّر ويحقّق السابق، فإنه درَك للسابق، وبه يتوفَّر الفَهْمُ على اللاحق...»اهـ.

قلتُ: وتفصيل هذا المقام يطول ويطول، وليس هذا موطنه، وفي مقدمة رسالتي «التعليقات المنيفة...» (ص٢٩-٣٥) نُتف في هذا الباب مباركة بإذن ربِّي سبحانه.

(١) قال الإمام ابن القيم في «مفتاح دار السعادة» (١/ ٥١١): «للعلم ست مراتب:

أولها: حُسْنُ السؤال.

الثَّانية: حُسْنُ الإنصات والاستماع.

الثَّالثة: حُسْنُ الفَهْم.

الرَّابعة: الحفظ.

الخامسة: التعليم.

السَّادسة - وهي ثمرته -: وهي العمل به ومراعاة حدوده»اهـ.

(٢) قال الإمام ابن القيم في «مفتاح دار السعادة» (١/ ٥١٩):

«بيان حرمان العلم من هذه الوجوه الستة: =

به؛ فإنْ يسَّر الله له معلِّماً[1] يُحسِنُ طريقةَ التَّعليم، ومسالِكَ التَّفهيم؛ تَـمَّ لـه السَّببُ الموصِلُ إلى العِلم.

وأما الأمرُ الثَّاني -وهـو العَمَـلُ الصـالحُ-: فَهُـو العمـلُ الـذي جَمَـع الإخلاصَ لله، والمتابعةَ للرَّسول ﷺ، وهو التقرُّبُ إلى الله، باعتقادِ مـا يَجِـبُ لله مِن صفاتِ الكمال، وما يستحقُّه على عبادِه مِن العبوديَّة، وتنزيهِهِ عمّا لا يليقُ بجلاله، وتصديقِهِ وتصديقِ رسوله في كـلِّ خَـبَرٍ أخـبَرا بـه عمَّـا مضـى، وعمَّا يُسْتَقبلُ عـن الرُّسُـلِ، والكُتُـبِ، والملائكـةِ، وأحـوالِ الآخـرة، والجنَّـةِ والنارِ، والثوابِ والعقابِ، وغيرِ ذلك.

ثم يسعى في أداء ما فَرَضه الله على عبـاده: مِـن حقـوقِ الله، وحقـوقِ خَلْقِهِ، ويُكْمِل ذلـك بـالنوافل والتَّطوعـات، خصوصـاً المؤكَّـدة في أوقاتِهـا،

أحدها: ترك السؤال.

الثَّاني: سوء الإنصات وعدم إلقاء السمع.

الثَّالث: سوء الفَهْم.

الرَّابع: عدم الحفظ.

الخامس: عدم نشره وتعليمه؛ فإن مَن خزَن علمَه ولم ينشره ولم يعلِّمه؛ ابتلاه الله بنسيانه وذهابه منه جزاءً من جنس عمله، وهذا أمر يشهد به الحسُّ والوجودُ.

السَّادس: عدم العمل به؛ فإن العمل به يوجب تذكّره وتدبره ومراعاته والنظر فيه، فـإذا أهمل العملَ به نسِيَهُ.

قال بعضُ السلف: كنا نَستَعين على حفظ العلم بالعمل به»اهـ.

(١) لمعرفـة واجبـات المعلِّـم وحقوقـه انظـر: «الفتـاوى السّـعدية» (ص٤٥٦-٤٦١)، و«الرياض الناضرة» له (ص١٠٤-١١١).

مستعيناً بالله على فِعْلها، وعلى تحقيقِها وتكميلِها، وفعلِها على وَجْه الإخلاصِ الذي لا يشوبُه غَرَضٌ مِن الأغراضِ النفسيَّةِ.

وكذلك يتقرَّبُ إلى الله بتَرْك المحرَّمات، وخصوصاً التي تدعو إليها النفوسُ، وتميلُ إليها؛ فيتقرّبُ إلى ربِّه بتَركِها لله، كما يتقرَّبُ إليه بفِعْل المأمورات.

فمتى وُفِّقَ العبدُ بسلوك هذا الطريق في العَمَلِ، واستعانَ الله على ذلك أفْلَحَ وأنْجَحَ، و كان كمالُهُ بحَسَبِ ما قام به مِن هذه الأمور، ونقصُهُ بحسَبِ ما فاتَهُ منها.

وأمَّا الأمورُ النافعةُ في الدُّنيا: فالعبدُ لا بدَّ له مِن طلب الرِّزق، فينبغي أنْ يسلُكَ أنفعَ الأسباب الدُّنيوية اللائقة بحالِه -وذلك يختلفُ باختلافِ الناس-، ويقصدَ بكَسْبِه وسَعْيِه القيامَ بواجب نفسِه، وواجبِ مَن يَعولُه ومَن يقومُ بمؤنتِه، وينويَ الكفافَ والاستغناءَ بطَلَبِه عن الخَلْقِ.

وكذلك ينوي بسَعْيِه وكَسْبِه تحصيلَ ما تقومُ به العبوديَّات الماليَّة مِن الزكاة والصَّدقة، والنَّفقات الخيريَّة الخاصَّة والعامَّة مما يتوقَّف على المالِ، ويقصد المكاسبَ الطيِّبة، متجنِّباً للمكاسِبِ الخبيثةِ المحرَّمةِ.

فمتى كان طَلَبُ العبدِ وسَعْيُه في الدُّنيا لهذه المقاصدِ الجليلةِ، وسَلَك أنفعَ طريق يراه مناسباً لحاله كانت حركاتُه وسعْيُه قربةً يتقرَّبُ إلى الله بها.

ومِن تمام ذلك: أنْ لا يتَّكلَ العبدُ على حوْلِه، وقوَّتِه، وذكائِه، ومعرفتِه، وحذقِه بمعرفة الأسباب وإدارتها، بل يستعينُ بربِّه متوكِّلاً عليه، راجياً منه أنْ ييسِّره لأيسرِ الأمورِ وأنْجَحِها، وأقرَبِها تحصيلاً لمرادِه، ويسأل ربَّه أنْ يبارِك له

في رزقه.

فأوَّلُ بركة الرِّزق: أنْ يكون مؤسَّساً على التقوى، والنِّيةِ الصَّالحةِ.

ومن بركة الرِّزق: أنْ يوفَّقَ العبدُ لوضْعِه في مواضِعِه الواجبةِ والمستحبَّةِ.

ومِن بركة الرِّزق: أنْ لا ينسى العبدُ الفضلَ في المعاملة، كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَنسَوُاْ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، بالتيسير على الموسِرين، وإنظارِ المعسِرين، والمحاباةِ عند البيع والشراء، بما تيسَّر مِن قليلٍ أو كثيرٍ؛ فبذلك ينالُ العبدُ خيراً كثيراً.

فإنْ قيل: أيُّ المكاسبِ أولى وأفضلُ؟

قيل: قد اختلفَ أهلُ العلم في ذلك:

فمِنهم: مَن فضَّل الزِّراعةَ والحراثةَ.

ومنهم: مَن فضَّل البيعَ والشراءَ.

ومنهم: مَن فضَّل القيامَ بالصناعات والحِرَفِ ونَحْوِها.

وكلٌّ منهم أدلى بحجَّتِهِ.

ولكن هذا الحديثُ هو الفاصِلُ للنِّزاعِ، وهُوَ أنَّه ﷺ قال: «احرص على ما ينفعك، واستعن بالله»، والنَّافع مِن ذلك معلومٌ أنَّه يختلِف باختلاف الأحوالِ والأشخاصِ.

فمنهم: مَن تكون الحراثةُ والزراعةُ أفضل في حقِّه، ومنهم مَن يكون البيعُ والشراءُ والقيامُ بالصناعة التي يُحسنِها أفضل في حقِّه؛ فالأفضل مِن

ذلك وغيرِه الأنفعُ.

فصلواتُ الله وسلامُه على مَن أُعطي جوامعَ الكَلِمِ ونوافعَها.

ثم إنَّه ﷺ حضَّ على الرِّضا بقضاءِ الله وقَدَرِه، بعد بَذْل الجُهْدِ، واستفراغ الوُسعِ في الحِرص على النَّافعِ.

فإذا أصاب العبدَ ما يكْرَهُه فلا ينسِبْ ذلك إلى تَرْكِ بعضِ الأسبابِ التي يظنُّ نفعَها لو فَعَلها، بل يسكُنْ إلى قضاءِ الله وقَدَرِه؛ ليزدادَ إيمانُه، ويسكنَ قلبُه، وتستريحَ نفسُه؛ فإنَّ «لو» في هذه الحال تفتحُ عَمَلَ الشيطان بنقْص إيمانِه بالقَدَرِ، واعتراضِه عليه، وفَتْحِ أبوابِ الهمِّ والحَزَنِ المُضْعِفِ للقَلْبِ.

وهذه الحال التي أرشدَ إليها النبيُّ ﷺ هي أعظمُ الطُّرُقِ لراحةِ القلبِ، وأدعى لحصول القناعة والحياة الطيِّبةِ؛ وَهُوَ الحرصُ على الأمورِ النافعةِ، والاجتهادُ في تحصيلِها، والاستعانةُ بالله عليها، وشُكْرُ الله على ما يسَّرَهُ منها، والرِّضى عنه بما فاتَ، ولم يحصلْ مِنها.

واعلم أنَّ استعمال «لو» يختلفُ باختلافِ ما قُصِد بها.

فإنْ استُعمِلتْ في هذه الحال التي لا يُمكن استدراكُ الفائِت فيها؛ فإنَّها تفتحُ على العبد عَمَلَ الشيطان، كما تقدَّم.

وكذلك لو استُعْمِلت في تمنِّي الشرِّ والمعاصي، فإنَّها مذمومةٌ، وصاحبُها آثمٌ، ولو لم يباشِرِ المعصيةَ؛ فإنَّه تمنَّى حصولَها.

وأما إذا استُعمِلتْ في تمنِّي.....

الخير[1] أو في بيانِ العلمِ النافعِ، فإنَّها محمودةٌ؛ لأنَّ الوسائلَ لها أحكامُ

(١) قال الشيخ العلامة محمد بن صالح العثيمين رحمه الله -تلميذ الإمام السّعدي- في كتابه الفريد «القول المفيد على كتاب التوحيد» (٣/ ١٥١-١٥٣) حول استعمالات (لو) مختصراً: «تستعمل على عدة أوجه:

الوجه الأول: أن تستعمل في الاعتراض على الشرع، قال الله تعالى: ﴿لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا﴾ [آل عمران:١٦٨]... اعترض المنافقون على تشريع الرسول ﷺ، وقالوا: لو أطاعونا ورجعوا كما رجعنا ما قتلوا، فرأْينا خير من شرع محمد، وهذا محرَّم، وقد يصل إلى الكفر.

الثاني: أن تستعمل في الاعتراض على القدَر، وهذا محرَّم أيضاً، قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ أَوْ كَانُوا غُزًّى لَوْ كَانُوا عِنْدَنَا مَا مَاتُوا وَمَا قُتِلُوا﴾ [آل عمران:١٥٦]؛ أي: لو أنهم بقوا ما قتلوا؛ فهُم يعترضون على قدَر الله.

الثالث: أن تستعمل للندم والتحسّر، وهذا محرَّم أيضاً؛ لأن كل شيء يفتح الندم عليك فإنه منهيٌّ عنه؛ لأن الندم يكسب النفس حزناً وانقباضاً، والله يريد منا أن نكون في انشراح وانبساط...

الرابع: أن تستعمل في الاحتجاج بالقدر على المعصية؛ كقول المشركين: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا﴾ [الأنعام:١٤٨]، وقولهم: ﴿لَوْ شَاءَ الرَّحْمَنُ مَا عَبَدْنَاهُمْ﴾ [الزخرف:٢٠]، وهذا باطل.

الخامس: أن تستعمل في التمنّي، وحكمه حسب المتمنَّى: إن كان خيراً فخير، وإن كان شراً فشرّ، عن النبي ﷺ في قصة النفر الأربعة قال أحدهم: «لو أن لي مالاً لعملتُ بعمل فلان»؛ فهذا تمنَّى خيراً، وقال الثاني: «لو أن لي مالاً لعملتُ بعمل فلان»؛ فهذا تمنّى شرّاً.

فقال النبي ﷺ - في الأول -: «فهو بنيته، فأجرهما سواء»، وقال - في الثاني -: «فهو بنيته، فوزرهما سواء» [يأتي تخريجه (ص٣٩٥)].

السادس: أن تستعمل في الخبر المحض؛ وهذا جائز، مثل: لو حضرت الدرس لاستفدت، ومنه قوله ﷺ: «لو استقبلتُ من أمري ما استدْبَرْتُ ما سقتُ الهدْيَ ولأحللت معكم» [يأتي تخريجه (ص٣٨٥)]؛ فأخبر النبي ﷺ أنه لو علم أن هذا الأمر سيكون من الصحابة ما ساق الهدي ولأحلّ، وهذا هو الظاهر لي. =

المقاصِدِ[١].

وهذا الأصلُ الذي ذَكَرَهُ النبيُّ ﷺ -وَهُوَ الأمرُ بالحِرْص على الأمورِ النافعة، ومِن لازِمه اجتنابُ الأمور الضَّارَّةِ مع الاستعانةِ بالله- يشملُ استعمالَه والأمرَ به في الأمورِ الجزئيَّةِ المختصَّةِ بالعبدِ ومتعلَّقاتِهِ، ويشملُ الأمورَ الكليَّةَ المتعلِّقةَ بعمومِ الأمَّةِ.

فعليهم جميعاً أنْ يحرِصوا على الأمورِ النافعةِ، وهي: المصالحُ الكليَّةُ، والاستعدادُ لأعدائهم بكلِّ مستطاعٍ مما يُناسب الوقتَ مِن القوة المعنويَّة والماديَّة، ويبذلوا غايةَ مقدورِهم في ذلك، مستَعينِينَ بالله على تحقيقِه وتكميلِهِ، ودَفْعِ جميع ما يضادّ ذلك، وشرحُ هذه الجملة يطولُ وتفاصيلُها معروفةٌ.

وقد جَمَع النبيُّ ﷺ في هذا الحديث بَيْن الإيمانِ بالقضاءِ والقَدَرِ، والعملِ بالأسبابِ النافعةِ، وهذان الأصْلان دلَّ عليهما الكتابُ والسُّنةُ في مواضع كثيرةٍ، ولا يتمُّ الدِّينُ إلا بهما، بل لا تتمُّ الأمورُ المقصودةُ كلُّها إلا [بهما][٢]؛ لأنَّ قولَه: «احرص على ما ينفعك» أمرٌ بكلِّ سبب دينيٍّ ودُنيويٍّ، بل أمرٌ بالجدِّ والاجتهادِ فيه والحرصِ عليه، نيَّةً وهِمَّةً، فِعْلاً وتدبيراً.

وقولُه: «واستعن بالله» إيمانٌ بالقضاءِ والقَدَرِ، وأمرٌ بالتوكُّلِ على الله

وبعضهم قال: إنه من باب التمنّي، كأنه قال: ليتني استقبلت من أمري ما استدبرت حتى لا أسوق الهدي.

لكن الظاهر: أنه خبر لما رأى من أصحابه، والنبي ﷺ لا يتمنّى شيئاً قدَّر الله خلافه»اهـ.

(١) انظر ما تقدّم تعليقه (ص٣٤).

(٢) في الأصل المطبوع: «بها».

الذي هو الاعتمادُ التامُّ على حَوْلِه وقوَّتِه تعالى في جَلْبِ المصالحِ ودَفْع المضارِّ، مع الثقةِ التامَّةِ بالله في نجاحِ ذلك.

فالمتَّبِعُ للرَّسول ﷺ يتعيَّنُ عليه أن يتوكَّلَ على الله في أمْرِ دينِه ودُنياه، وأنْ يقومَ بكلِّ سببٍ نافعٍ بحَسَبِ قدرتِهِ وعِلْمِه ومعرفتِهِ؛ والله المستعانُ.

*****